المشكلة السكانية ..المؤشرات والتداعيات وسبل المواجهة

المشكلة السكانية تتفاقم وتهدد جهود التنمية

اعداد

أ.هـــدي عبد الغـــفار صالـح

أ.ايـــمان كمـــــال

كانت ولاتزال قضية الزيادة السكانية هى التحدى الأكبر أمام الدولة المصرية والإشكالية التى تقضى على ثمار أية إنجازات لخطط التنمية المستدامة أو جهود الدولة لتحسين حياة المواطنين خاصة فى ظل الجمهورية الجديدة التى تستهدف تغيير واقع المصريين إلى الأفضل..وذلك لتشعب أسبابها وارتباطها بعادات اجتماعية وقيم دينية مغلوطة راسخة فى عقول وأذهان الكثير من المصريين.

تُشكل الزيادة السكانية بحجمها الحالى ضغطا هائلا على الميزانية العامة للدولة والتى ستتجه رغما عنها لتلبية احتياجات وخدمات المواطنين بدلا من إنشاء المزيد من المشروعات الاقتصادية والتنموية التى توفر حياة كريمة للمواطنين، وتحسن بدروها من مناخ الاستثمار وتسهم فى تحقيق تقدم الدولة المصرية ووضعها فى مصاف الدول المتقدمة.

ورغم الجهود المصرية المخلصة التى قدمتها الدولة لحل ومعالجة قضية الزيادة السكانية منذ ثلاثينيات القرن الماضي، إلا أنها ما زالت جهودا عاجزة عن مواجهة هذه الزيادة السكانية الهائلة وتفتقر إلى وضع سياسات شاملة وخططا صارمة يتم تطبيقها بحزم وتؤدى إلى خفض معدل الزيادة السكانية بما يتناسب مع موارد الدولة وجهود تحقيق خطط التنمية المستدامة.

وانطلاقا من أن إدراك أبعاد المشكلة السكانية يُعد أمرا ضروريا لمواجهتها، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد المشكلة السكانية، ومؤشراتها والأسباب التى أدت إلى تفاقمها، وأبرز تداعياتها، فضلا عن جهود الدولة للحد منها، وأخيرا تقديم مجموعة من المقترحات لمحاولة حل هذه المشكلة، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولا: تعريف المشكلة السكانية

يُمكن تعريف المشكلة السكانية علميا بأنه اختلال التوازن بين عدد السكان من ناحية، وحجم الموارد الطبيعية والرأسمالية والمعرفة الفنية من ناحية أخرى ، فالسكان كما يُنظر إليهم كقوة إنتاجية ووسيلة لإستغلال الموارد، كذلك هم أيضاً قوة إستهلاكية تُمثل ضغطاً على الموارد المتاحة ، ومن ثَمَّ يؤدي عدم التوازن بين السكان وحجم الموارد إلى وجود ما يعرف بـ "المشكلة السكانية".

ثانيا: مؤشرات عن المشكلة السكانية فى مصر

- **إجمالى أعداد السكان بالتعدادات**

تُشير الساعة السكانية التابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن عدد سكان مصر بلغ فى ٥ سبتمبر ٢٠٢٢ نحو ١٠٣ ملايين و٨٧٠ ألف و ٣٨٩ نسمة.

وهنا تجدر الإشارة إلى إجمالي أعداد السكان بالتعدادات المختلفة حتى يتسنى لنا الوقوف على حجم الزيادة المطردة فى الأعداد خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد السكان وفقا لتعداد عام ٢٠٠٦ نحو ٧٢.٦ ، والتعداد الذى يليه فى عام ٢٠١٧ بلغ عدد السكان نحو ٩٤.٨ مليون نسمة، أى بزيادة تُقدر بنحو ٢٢ مليون نسمة فى ١١ سنة فقط (٢متوسط مليون سنويا)، بينما كان عدد السكان فى تعداد ١٩٨٦ نحو ٤٨.٢ مليون نسمة، ووصل فى التعداد الذى يليه فى عام ١٩٩٦ نحو ٥٩.٣١ مليون نسمة، أى بزيادة حوالي ١١ مليون نسمة فى ١٠ سنوات (متوسط مليون سنويا).

وبالرجوع إلى تعداد ١٩٢٧، بلغ عدد السكان نحو ١٤.١٨ مليون نسمة، والتعداد الذى يليه فى عام ١٩٣٧ بلغ العدد نحو ١٥.٩٢،أى بزيادة ١.٧٤ مليون نسمة فقط فى ١٠ سنوات.

وهكذا فقد شهد عدد السكان تطورا كبيرا وتضاعف خلال سنوات قليلة لتصبح مصر الدولة الأكثر سكانا في العالم العربي وثالث أكثر الدول اكتظاظا

بالسكان في إفريقيا (بعد نيجيريا وإثيوبيا)، والدولة رقم ١٤ على مستوى دول العالم من حيث عدد السكان.

كما أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد سكان مصر سيصل في **عام ٢٠٣٠ إلى قرابة ١٢٠ مليون نسمة**، مما يجعلها مساوية لعدد سكان ١٥ دولة أوروبية ذات كثافة سكانية ضعيفة أو متوسطة. فيما تُشير الدراسات إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠ من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى ١٥٣.٤ مليون نسمة، ثم يتوالى الارتفاع ليصل عدد السكان بنهاية القرن الحادي والعشرين إلى ١٩٨.٧ مليون نسمة أو ما يعادل أكثر من ضعف سكان مصر عام ٢٠١٥.

➢ **الكثافة السكانية:**

أظهرت بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تطور الكثافة السكانية الكلية فى مصر والتى شهدت ارتفاعا من ٧١.٥ نسمة/ كم٢ عام ٢٠٠٦ إلى ١٠١.٨ نسمة/ كم٢ عام ٢٠٢١.، ثم إلى ١٠٣.٣ نسمة/ كم٢ عام ٢٠٢٢. وهو ما يوضحه الشكل رقم (١).

الكثافة السكانية الكلية فى بداية الاعوام (2004-2022*)

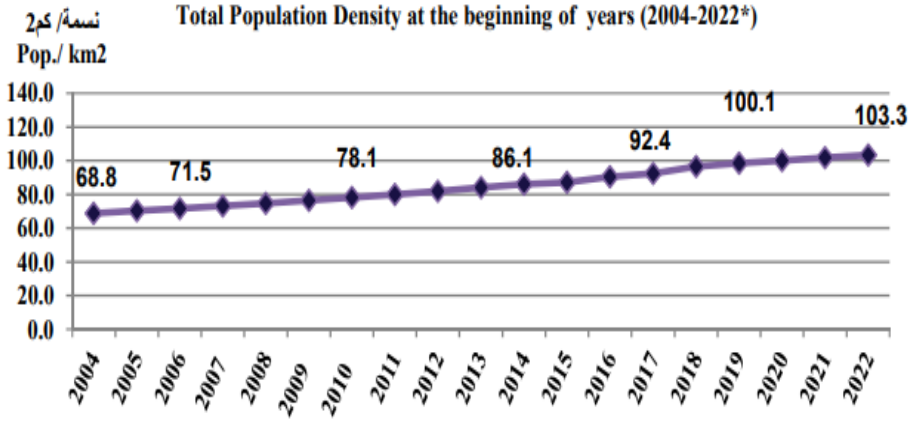

➢ **معدل النمو السكاني:**

بحسب تعداد ٢٠١٧، ارتفع معدل النمو السنوي للسكان المصريين من نسبة ٢.٠٥% خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٦ إلى نسبة ٢.٥٦% خلال الفترة من ٢٠٠٦– ٢٠١٧. وشكل رقم (٢) يوضح معدلات النمو فى الفترات ما بين التعدادات.

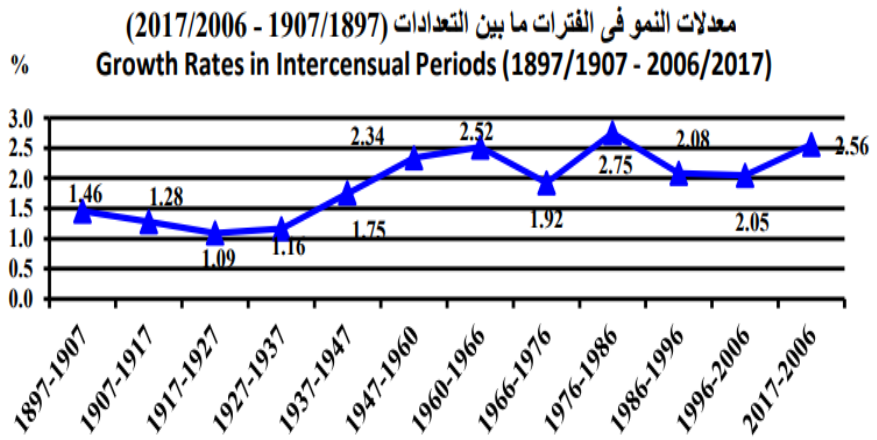

ويوضح هذا الرسم البياني تزايد معدلات النمو السكاني بشكل مطرد فبعدما كان لا يتخطى ١.٠٩% فى أوائل القرن الماضي، أصبح ٢.٧٥% فى حقبة الثمانينيات، ثم ٢.٥٦ % بين التعدادين الأخيرين للسكان (٢٠٠٦–٢٠١٧).

وبحسب بيانات البنك الدولي، فإن معدل النمو السكاني الحالي في الدول النامية يتراوح بين ٢ إلى ٤%، فى حين لم يتجاوز ١.٥% سنويا في أوروبا وأمريكا الشمالية.

➢ **معدل النمو الاقتصادي مقابل النمو السكاني**

أكدت العديد من الأبحاث والدراسات أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني كي يكون قادرًا على خلق الوظائف اللازمة للجيل الجديد. وهذا يعنى أن معدل النمو السكاني فى مصر والذى وصل إلى ٢.٥٦% خلال الفترة من ٢٠٠٦– ٢٠١٧ كما ذكرنا سابقا، يحتاج

إلـى نسبة نمـو اقتصـادي تتجـاوز ٧.٥% سنويا حتـى يستطيع المـواطن أن يشعر بثمار التنمية.

وفـى ضـوء بيانـات البنـك الـدولي، فـإن معـدل النمـو الاقتصـادي بلـغ فـى عـام ٢٠٢٠ نحو ٥.٦%، وتراجع فى عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٣.٦%، ومع توقع الحكومة المصرية بتحقيق معدل نمو اقتصادي يصل لـ ٥.٥% خلال العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، علما بأن النمو بلغ نحو ٦.٦% لآخر بيانات وزارة التخطيط، إلا أن النمو الاقتصادي لايزال غير كاف لمواكبة النمو السكاني وتُعد بعيدة عن النسبة المطلوبة كي تناسب الزيادة السكانية، الأمر الذى يصعب معه شعور المواطن المصرى بتحسن رغم جهود الدولة الكبيرة لتحقيق تنمية اقتصادية تُسهم فى تخفيف العبء على المواطن وتوفير حياة كريمة له.

- **عدد الأُسر:**

وفقا لتقديرات السكان فى ١ يناير ٢٠٢٢، بلغ عدد الأسر المصرية ٢٥.٥ مليون أسرة، ٥٥.٣% من إجمالي عدد الأسر يقيمون بالريف (١٤.١ مليون أسرة)، ٤٤.٧% من إجمالى عدد الأسر يقيمون بالحضر (١١.٤ مليون أسرة)

عـــدد الأســـر

التوزيع النسبي للأسر بالحضر والريف في ٢٠٢٢/١/١

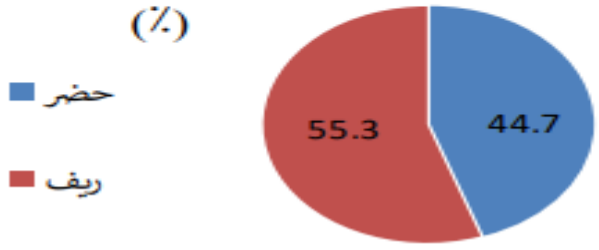

ثالثا: أسباب مشكلة الزيادة السكانية

تُعد المشكلة السكانية من القضايا المعقدة بالغة التشعب من ناحية الأسباب والتداعيات ، خاصة وأن كلا من الأسباب والتداعيات تؤدى كل منهما إلى الأخرى ، ولكن يمكن تحديد أسباب مشكلة الزيادة السكانية فى الآتى :

١- الزيادة الطبيعية (ارتفاع عدد المواليد وانخفاض أعداد الوفيات):

بلغ عدد الزيادة الطبيعية فى مصر نحو ١.٥٧١ مليون فرد عام ٢٠٢٠ مقابل ١.٧٣٤ مليون فرد عام ٢٠١٩ بنسبة انخفاض ٩.٤%. وعلى الرغم من انخفاض معدل الزيادة الطبيعية والذى وصل إلى ١٥.٦ فى الألف لإجمالي الجمهورية عام ٢٠٢٠ بعدما كان ٢٤.٩فى الألف عام ٢٠١٢ و٢٣.٣ فى الألف عام ٢٠١٥ كما يوضح الشكل رقم (٣) ورقم (٤) ، إلا أن هذا المعدل يعتبر مرتفعا قياسا بالمعدل العالمي للزيادة الطبيعية والذى بلغ ١٠.٣٧% وفقا للبنك الدولي.

شكل رقم (٣) معدل الزيادة الطبيعية

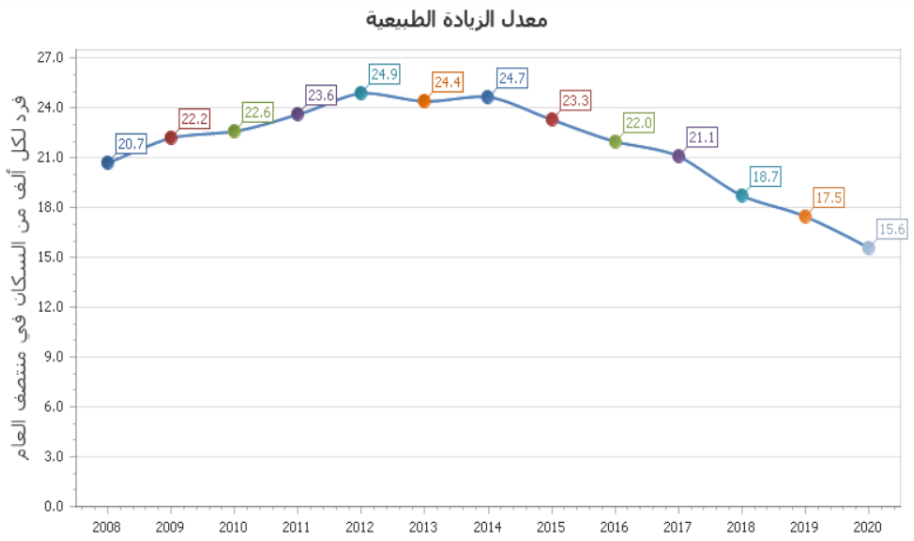

شكل رقم (٤) تطور معدل الزيادة الطبيعية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)

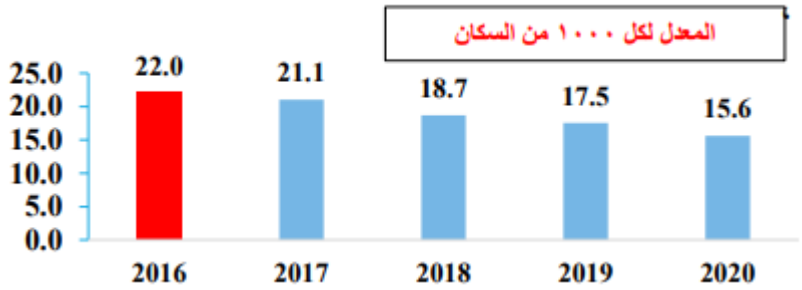

سجلت محافظات (مطروح – سوهاج – أسيوط –المنيا –قنا) والتى تعتبر الأعلي فى معدلات الفقر على مستوى الجمهورية، ارتفاعا بمعدلات الزيادة الطبيعية مقارنة بالمحافظات الأخرى، وقد بلغ المعدل بهذه المحافظات (٤٠.٢ – ٢٢.٧ – ٢٢.٢ – ٢١.٨ – ٢٠.٣) لكل ١٠٠٠ من السكان على الترتيب على عكس محافظة بورسعيد التى جاءت فى المرتبة الأخيرة حيث بلغ المعدل ٨ فى الألف لنفس العام.

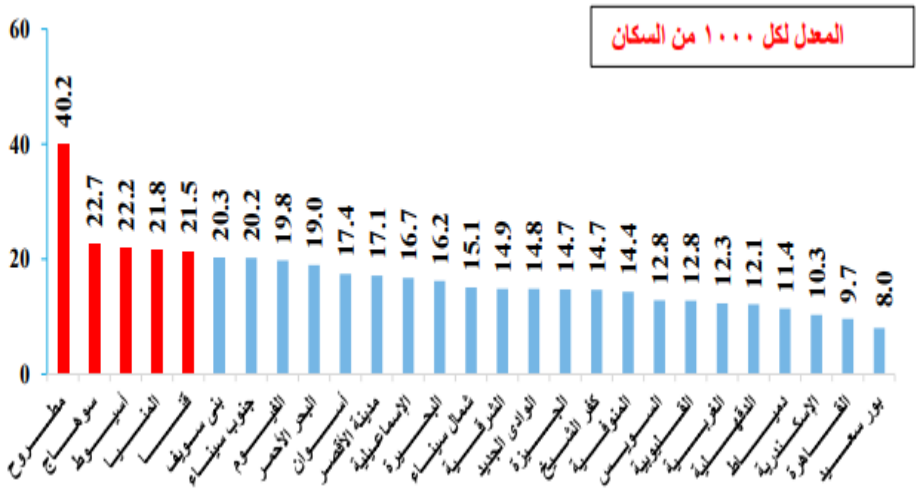

شكل رقم (٥) معدل الزيادة الطبيعية وفقا لمحافظات الجمهورية ٢٠٢٠

ومن الملاحظ أنه خلال القرن الماضي اتجه متوسط الزيادة السنوية إلى الارتفاع عبر الزمن، فقد أضافت مصر إلى سكانها ٣.٦ ملايين نسمة بين

عامي ١٩٢٠ و١٩٤٠، ثم ٩.٣ ملايين نسمة بين عامى ١٩٤٠ و١٩٦٠، ثم ١٦.٧ مليون نسمة بين عامى ١٩٦٠ و١٩٨٠، ثم ٢٥.٥ مليون نسمة بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٠، ثم ٣٣.٥ مليون نسمة بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٢٠.

وبحسب بيانات الجهاز المركزى للإحصاء، بلغ عدد المواليد ٢.٢٣٥ مليون مولود عام ٢٠٢٠ مقابل ٢.٣٠٥ مليون مولود عام ٢٠١٩ بنسبة انخفاض ٣%، وبلغ معدل المواليد ٢٢.٢ فى الألف عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٣.٣ فى الألف عام ٢٠١٩ بنسبة انخفاض ١.١ فى الألف.وهذه الزيادة الهائلة فى أعداد المواليد تُعيق إمكانيات وقدرات أى دولة فى العالم.

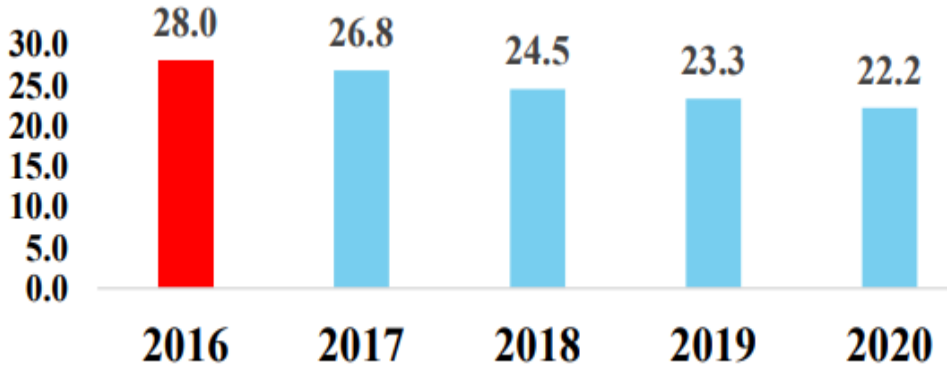

شكل رقم (٦) تطور معدل المواليد خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)

وبلغ عدد مواليد الحضر ١.١٤٣ مليون مولود بينما بلغ عدد مواليد الريف ١.٠٩٢ مليون مولود عام ٢٠٢٠. وجاءت محافظة القاهرة فى المرتبة الأولى حيث بلغ عدد المواليد بها ١٩٩ ألف مولودا عام ٢٠٢٠، بينما جاءت محافظة جنوب سيناء فى المرتبة الأخيرة حيث بلغ عدد المواليد بها ٢٩٧٧ مولودا.

وبلغ عدد المواليد الذكور ١.١٤٣ مليون مولود، والإناث ١.٠٩٢ مليون مولود، بلغت نسبة النوع عند الميلاد ١٠٥ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى خلال عام ٢٠٢٠.

بلغ عدد الوفيات ٦٦٥ ألف عام ٢٠٢٠ مقابل ٥٧١ ألف عام ٢٠١٩ بنسبة ارتفاع قدرها ١٦.٥%. وبلغ معدل الوفيات الخام ٦.٦ فى الألف عام ٢٠٢٠ مقابل ٥.٨ فى الألف عام ٢٠١٩ بنسبة ارتفاع ٠.٨ فى الألف.وسجلت الوفيات فى الفئات العمرية (١-٤)، (٥-١٤) أقل نسب للوفيات حيث بلغت فى هذه الوفيات ١.٤%، ١.٣% على الترتيب من إجمالى الوفيات.

شكل رقم (٧) التوزيع النسب للوفيات طبقا لفئات السن عام ٢٠٢٠

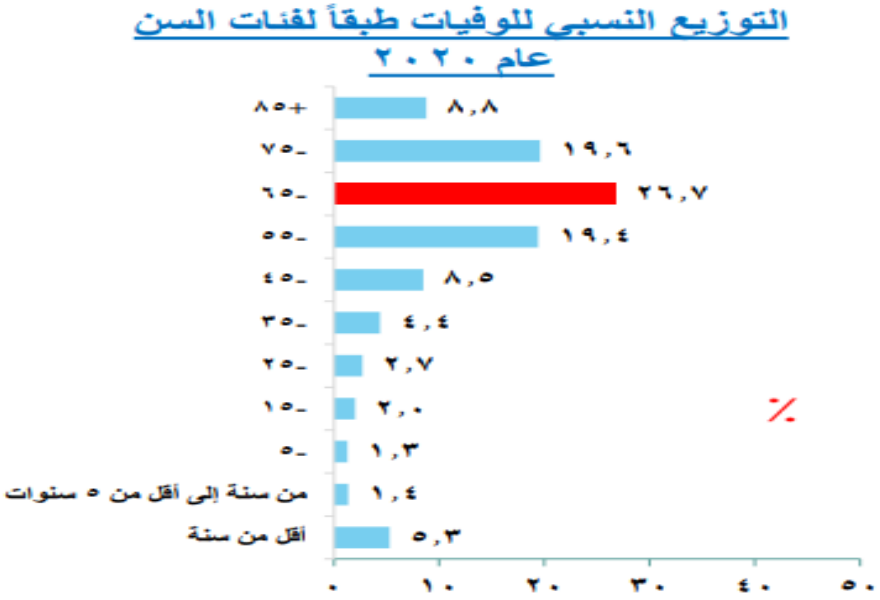

٢- زيادة متوسط العمر المتوقع

ساهم ارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة فى تفاقم مشكلة السكان، حيث إن توقع البقاء على قيد الحياة وصل إلى ٧٥.٩ للإناث و ٧٣.٤ للذكور عام ٢٠٢٠ مقابل ٧٣.٣ للإناث و٧٠.٥ للذكور عام ٢٠١٦، فى حين كان ٧١.٧ للإناث و ٦٩.٠ للذكور عام ٢٠١٢ كما يوضح الشكل رقم (٦):

شكل رقم (٨) توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد طبقا للنوع (٢٠٠٦-٢٠٢١)

Unit : (Year) الوحدة : (سنة)

نسبة التغير السنوى Annual Change %		توقع البقاء Life Expectancy		السنوات Years
Females اناث	Males ذكور	Females اناث	Males ذكور	
-	-	69.1	66.5	2006
0.7	0.6	69.6	66.9	2007
0.6	0.7	70.0	67.4	2008
0.7	0.6	70.5	67.8	2009
0.6	0.6	70.9	68.2	2010
0.7	0.6	71.4	68.6	2011
0.4	0.6	71.7	69.0	2012
0.6	0.6	72.1	69.4	2013
0.6	0.4	72.5	69.7	2014
0.6	0.6	72.9	70.1	2015
0.5	0.6	73.3	70.5	2016
0.4	0.4	74.3	71.9	2017
0.5	0.5	74.7	72.3	2018
0.5	0.5	75.1	72.7	2019
0.5	0.5	75.5	73.0	2020
0.5	0.5	75.9	73.4	2021

٣-التركيبة السكانية: تتسم التركيبة السكانية فى مصر بارتفاع معدلات الخصوبة حيث أشار المسح السكاني الصحى لمصر ٢٠١٤ إلى ارتفاع المعدل الإجمالى للخصوبة (متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة في المرحلة العمرية بين ١٥ و٤٩ عاماً) من ٣ أطفال لكل امرأة فى عام ٢٠٠٨ إلى ٣.٥ طفل لكل امرأة فى عام ٢٠١٤ ، الأمر الذى أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة السكان في الفئات العمرية أقل من ١٥ عاماً حيث بلغت نسبتهم نحو ٣٤.٣% من إجمالى التركيب العمري لأفراد الأسر.

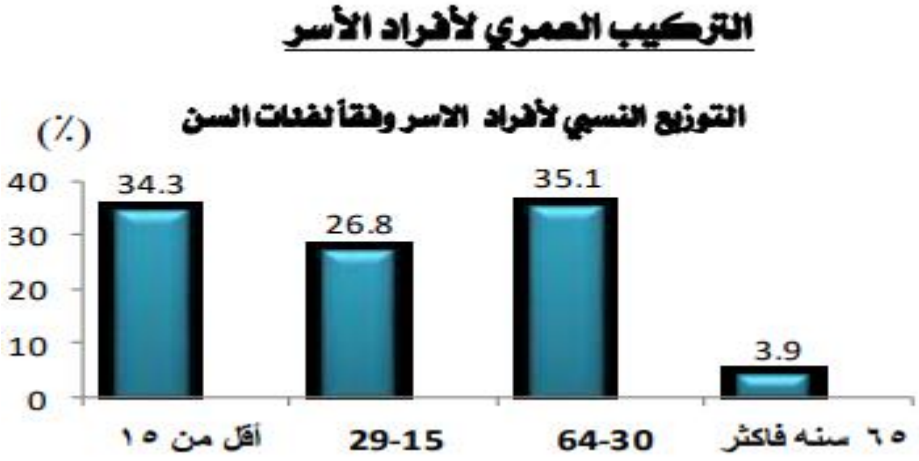

شكل رقم (٩) يوضح التركيب العمري لأفراد الأسر

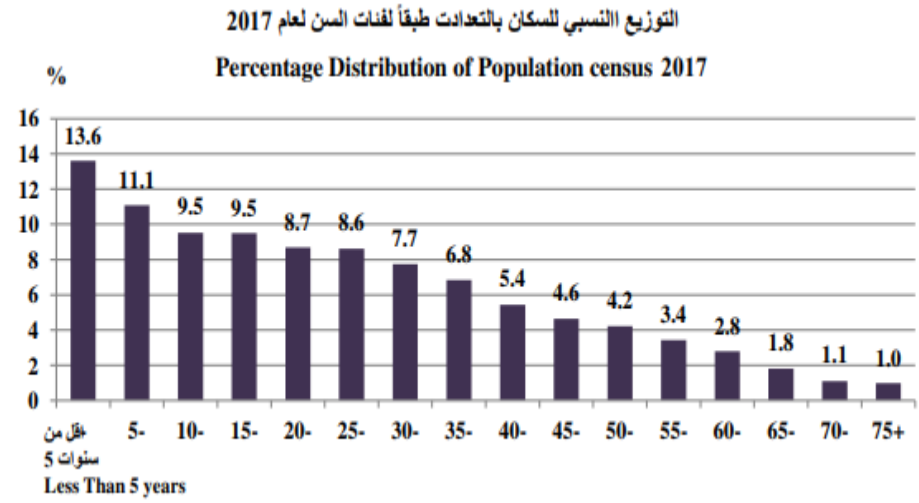

شكل رقم (١٠) يوضح التوزيع النسبي للسكان طبقا لفئات السن لعام ٢٠١٧

والحقيقة هنا تتمثل فى أن الخطر من الزيادة السكانية لا يقتصر فقط على حجمها بل في التركيبة العمرية لهذه الزيادة، فعندما يكون هناك أكثر من ٣٦ مليون نسمة من السكان أقل من ١٥ سنة أى قرابة ثلث سكان مصر، فإن هذا يؤدي إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني وإلى ارتفاع معدلات الإعالة العمرية

مما يشكل بدوره عبئا كبيرا على الأسر وعلى الدولة في توفير احتياجاتهم من التعليم والصحة والغذاء وغيرها من الاحتياجات الضرورية، ويعتبر عائقا أمام تحقيق النمو الاقتصادي.

ويتضح من الشكل رقم (١١) ارتفاع معدل الإعالة الديموجرافي حيث إن الشريحة السكانية غير العاملة والمُعالة (أقل من ١٥ سنة وفوق سن ٦٥ سنة) أكبر من الشريحة السكانية العاملة أى أن أعداد المعالين أكبر من أعداد قوة العمل، الأمر الذى من شأنه أن يعكس تأخراً في عملية التحول الديموغرافي في مصر.

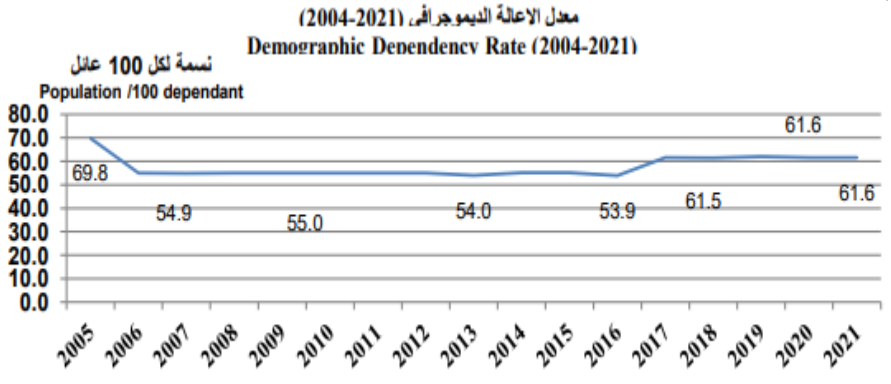

شكل رقم (١١) يوضح تطور معدل الإعالة الديموجرافي (٢٠٢١-٢٠٠٤)

٤-الزواج المبكر : يُسهم فى تفاقم حجم المشكلة السكانية، فعادة ما ترتبط معدلات الزواج المبكر بنسبة مواليد مرتفعة حيث إن معظم النساء المتزوجات فى مصر يلدن الطفل الأول خلال العام والنصف الأول من الزواج ، كما سيؤدى الزواج المبكر إلى زيادة فترة الخصوبة لدى النساء .

وقد كشف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى تقريره حول التعداد الأخير للسكان لعام ٢٠١٧ أن جملة زواج القاصرات (دون سن ١٨ عاما) فى مصر ارتفعت لتصل إلى ١١٨ ألف حالة زواج سنويا بما يعادل نحو ٤٠% من إجمالى حالات الزواج، مشيرا إلى أن أرقام الحالات الزواجية للفئة العمرية أقل من ١٥ عاما من الذكور والإناث معا خلال عام واحد

بلغت كالتالى ٥٩٩٩ حالة زواجية: ١٥٤١ حالة زواجية للذكور، و ٤٤٥٨ حالة زواجية للإناث.

كما تُشير بيانات تعداد ٢٠١٧ إلى نسبة تصل إلى ٢٧.٤٪ من النساء المتزوجات (أكثر من ربع السيدات فى مصر) تزوجن قبل سن ٢٠:١٨ سنة، وأن من تزوجن في هذه المرحلة العمرية لديهن في المتوسط طفل أكثر من عدد الأطفال المنجبين لمن تزوجن في أعمار أكبر.

٥ – **الهجرة** :تسبب العدد الهائل من المهاجرين واللاجئين والذى يقدر بنحو ٦ ملايين فى زيادة الطلب على الخدمات والبضائع ، والمنافسة الكبيرة مع المصريين للحصول على فرص العمل علاوة على زيادة الطلب على الوحدات السكنية والضغط على المرافق والبنية التحتية .

هذا فضلا عن أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بحثا عن فرص العمل والسكن الملائم تسببت فى إحداث كثافة سكانية فى المدن الحضرية وضغطا هائلا على كافة الخدمات.

٥–**تطور الخدمات الطبية** : أدى تطور الخدمات الطبية إلى علاج الكثير من الأمراض التى كانت تودى بحياة الملايين من المرضى وبالتالى انخفضت معدلات الوفيات فى ظل ارتفاع معدل المواليد كما أشرنا سابقا.

٦–**الموروثات الاجتماعية** : على الرغم من التطور الفكرى والثقافى الذى شهده المجتمع المصرى على مدى عقود طويلة، إلا أنه مازالت تتحكم به أفكار ومعتقدات – خاصة فى ريف مصر وصعيدها – تؤكد على أهمية الأسرة التى يزداد عدد أبنائها باعتبارهم " العزوة والسند " والنظر إلى الأسر الصغيرة على أنها أسر ضعيفة، كما تتعلق هذه المعتقدات أيضا بأن الأسر الكبيرة يمكنها تشغيل أبنائها فى عمر مبكر وهو ما يمثل لهذه الأسر قوة اقتصادية حالية ومستقبلية.

وقد قامت بعض الدراسات بقياس الآراء حول بعض القضايا المتعلقة بتنظيم الأسرة، وتوصلت إلى أن نسبة ٢٠% ممن شاركوا فى الاستبيانات يعتقدون بأن استخدام وسائل منع الحمل يتنافى مع المعتقدات الدينية، وكشفت عن أن المشكلة الرئيسية التى تواجهها الدولة تتمثل فى أن عدد الأطفال الذى يرغب المواطنون فى إنجابه مرتفع نسبيا.

٧-**التغيرات السياسية** : شهدت الدولة المصرية منذ عام ٢٠١١ تغييرات سياسية هائلة كان لها تداعيات كبيرة على خطط التنمية وضبط النمو السكانى حيث توجهت أولويات الدولة فى تلك الفترة إلى تحقيق الانضباط الأمنى والحفاظ على الأمن الغذائى للمواطنين ، وبسبب هذه الأوضاع غير المستقرة تحول النمو السكانى إلى الارتفاع مرة أخرى وبمعدلات متسارعة بسبب عدم انتظام خدمات تنظيم الأسرة بعد أحداث ٢٠١١ وانخفاض جودة الخدمات المقدمة مع غياب البيانات المُحدثة وبرامج بناء القدرات وآليات الرصد والتقييم.

رابعا: تداعيات المشكلة السكانية

تُعد مشكلة الزيادة السكانية من أبرز المعوقات أمام تحقيق خطط التنمية ، خاصة أن التوقعات الدولية فى هذا الشأن تؤكد حدوث كارثة سكانية فى حال استمرار معدل التزايد السكانى بشكله الحالى ، ويُمكن إجمال أبرز تداعيات المشكلة السكانية كما يلي:

١- **تدنى الخصائص السكانية** : في ضوء نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠١٧ يتضح أن الهرم السكاني لمصر شهد تغييرا كبيرا ما بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، حيث اتسعت قاعدة الهرم لتدل على زيادة نسبية في التركيبة العمرية لصالح الشريحة الأصغر عمرًا، ففي حين كانت نسبة السكان أقل من ٥ سنوات في تعداد ٢٠٠٦ نحو ١٠.٦%، ارتفعت النسبة إلى ١٣.٦ % في ٢٠١٧، وحدث ذلك أيضًا في الفئة العمرية

التاليـة، وهـو مؤشـر علـى اتجـاه مؤشـرات الإنجـاب إلـى الارتفـاع كمـا يوضح الشكليين الآتيين:

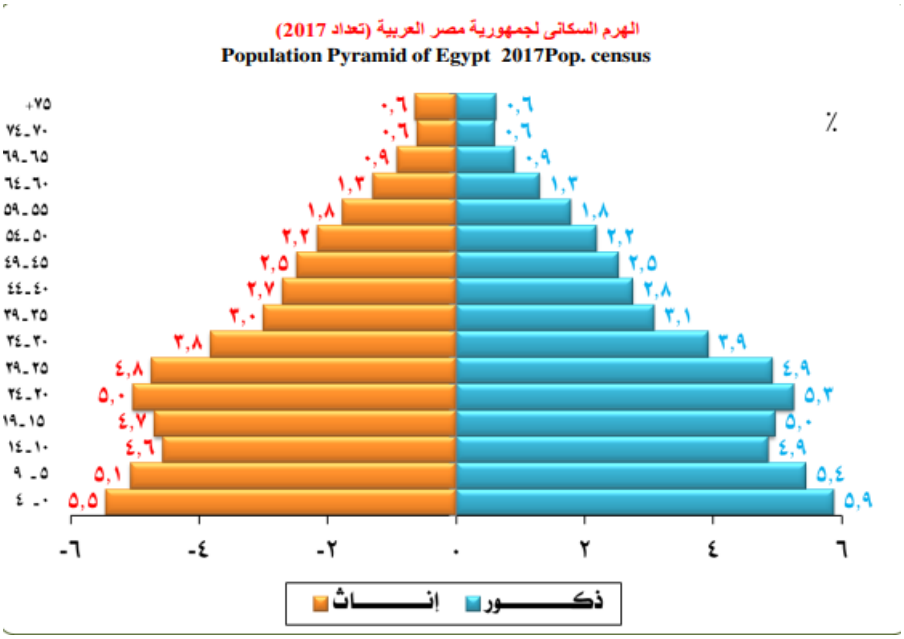

شكل رقم (١٢) يوضح الهرم السكاني وفقا لتعداد ٢٠١٧

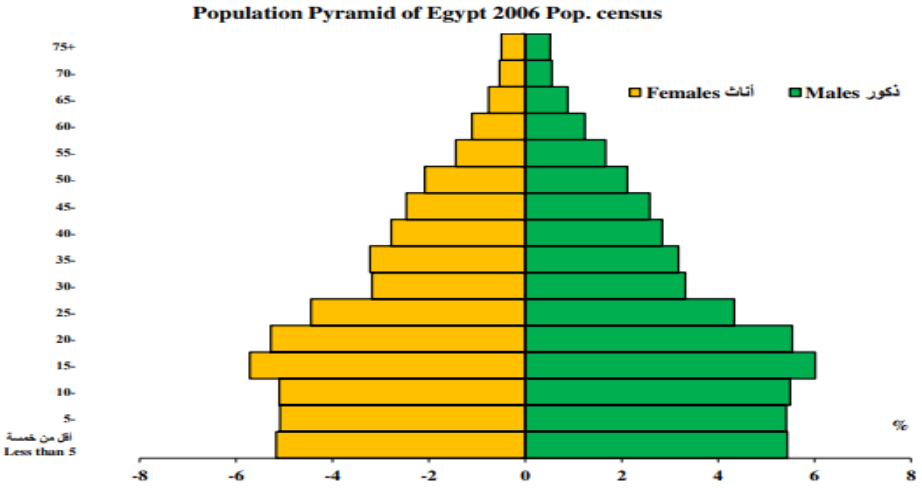

شكل رقم (١٣) يوضح الهرم السكانى وفقا لتعداد ٢٠٠٦

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في معدلات الإنجاب، والذي بدأ منذ عام ٢٠٠٦ سيستمر تأثيره لمدد طويلة؛ حيث إن مواليد الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦ سيستمر تأثيرهم لعقود قادمة، سواء من الناحية الديموجرافية عندما يصلون إلى عمر الإنجاب ويسهمون في إحداث موجة أخرى من الزيادة السكانية، أو من الناحية الاقتصادية عندما يصلون إلى عمر العمل ويشكلون ضغطًا على سوق العمل ، كذلك فإن هذه الزيادة الكبيرة كان من شأنها التأثير بشكل مباشر على تدنى الخصائص السكانية والتى تشمل :

أ – **التعليم** :تقف الزيادة السكانية حجر عثر أمام إصلاح المنظومة التعليمية إذ أن جودة الخدمة التعليمية تعتمد بشكل أساسي على عدد الطلاب ، وبالطبع كلما زاد عدد الطلاب انخفضت جودة الخدمة التعليمية المقدمة.

وتشير بيانات تعداد السكان الأخير ٢٠١٧ إلى أن معدل الأمية بلغ ٢٥.٨٪ (٢١.٢٪ للذكور، و٣٠.٨٪ للإناث)، وتصدرت محافظات الصعيد النسب الأكبر فى الأمية حيث بلغت ٣٧.٢% فى محافظة المنيا، وتليها بنى سويف بنسبة ٣٥.٩%، تليها أسيوط بنسبة ٣٤.٦%، وسوهاج بنسبة ٣٣.٦%.

هذا إلى جانب أن نسبة التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم وصلت لـ٣٤% بمحافظات الجمهورية وفقا لتعداد ٢٠١٧، حيث إن أعداد السكان الذين تسربوا من التعليم بلغت ٦.١٤٣.٧٨٧ بنسبة ٧.٣%، وأعداد من لم يلتحقوا بالتعليم وصلت ٢٢.٦٤٢.٢٥٩ بنسبة ٢٦.٨%.

كما أن الزيادة السكانية فاقمت من كثافة الفصول المدرسية بالمراحل التعليمية المختلفة، والتي وصلت عام ٢٠٢١ إلى ما يقرب من ٥٢ طاليا بالفصل فى المرحلة الإبتدائية، و٤٨ طالبا فى المرحلة الإعدادية، ٤٩ فى الثانوي الزراعي، و٤٨ فى الثانوي التجاري. كما ارتفع متوسط نصيب المدرس من التلاميذ ووصل لـ ٣٠ تلميذ/مدرس فى المرحلة الإبتدائية، كما هو موضح فى الشكل التالي:

شكل رقم (١٤) يوضح كثافة الفصول بالمراحل التعليمية المختلفة ونصيب المدرس من التلاميذ

Educational Stage	نصيب المدرس من التلامية Students per Teacher		كثافة الفصل Class Density		%البنات Girls %		المرحلة التعليمية
	21/20	20/19	21/20	20/19	21/20	20/19	
Pre-Primary	21.2	24.8	32	36.4	48.6	48.5	ما قبل الابتدائى
Primary	30.2	29.1	51.9	50.6	48.7	48.6	الابتدائى
Societal Education	17	16.3	27.6	26.8	67.9	68.2	التعليم المجتمعى
Preparatory	22	20.6	48	46.6	48.4	48.6	الاعدادى
General Sec.	18.6	17.1	41.4	40.9	54.8	54.8	الثانوى العام
Industrial Sec.	11.2	10.2	38.2	36.8	35.3	36.1	الثانوى الصناعى
Agricultural Sec.	20.4	18.6	49.1	48.4	13.8	14.2	الثانوى الزراعى
Commercial Sec.	22.4	22.4	48.2	41.6	57.9	56.3	الثانوى التجارى
Hotel's secondary business	24.3	23.9	35.4	35.5	33.1	32.3	الثانوي الفندقي
Handicapped Edu	4.4	4.3	8.9	11.5	36.1	36.1	التربية الخاصة

ب – الصحة :فى حالة استمرار الزيادة السكانية بوضعها الحالى فإن هذا سوف يؤدى إلى عديد من الآثار السلبية على مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة ، فهذه الزيادة سوف تؤدى الى إرتفاع الطلب على الخدمات الصحية وارتفاع تكاليف العلاج وتوفير عدد أكبر من الكوادر الطبية كالأطباء وأطقم التمريض والمستشفيات وعدد الأسرة والأجهزة والمعدات الطبية ، وجميعها معطيات تشكل ضغطا على الميزانية العامة للدولة والموجهة للقطاع الصحى بشكل خاص.

وتجدر الإشارة إلى أن معدّل الأطباء يبلغ ٢.٨ لكل ١٠٠٠ نسمة في مصر ويصل معدّل التمريض ٢.٣ لكل ١٠٠٠ نسمة، ومعدّل أسرّة المستشفيات ١.٣ لكل ١٠٠٠ نسمة،في حين يصل المتوسط العالمي إلى ٢.٩

سرير/١٠٠٠ نسمة، وهي مؤشرات تعكس ضعف أداء القطاع الصحي فى مواجهة الزيادة السكانية الهائلة.

ج – البطالة (المشاركة فى قوة العمل) : تشكل الزيادة السكانية ضغطا كبيرا على فرص العمل المتاحة وسوق العمل ، وعلى مدار عقود مضت عانت الدولة المصرية من زيادة معدلات البطالة حيث بلغت نسبة البطالة ١٢.٨٪ عام ٢٠١٥، وانخفضت إلى ٩.٩% عام ٢٠١٨، ثم وصلت إلى ٧.٤% عام ٢٠٢١ (٥.٦% للذكور، و١٦% للإناث) أى أن البطالة بين الإناث تصل إلى ما يقرب من ثلاث أضعاف البطالة بين الذكور.

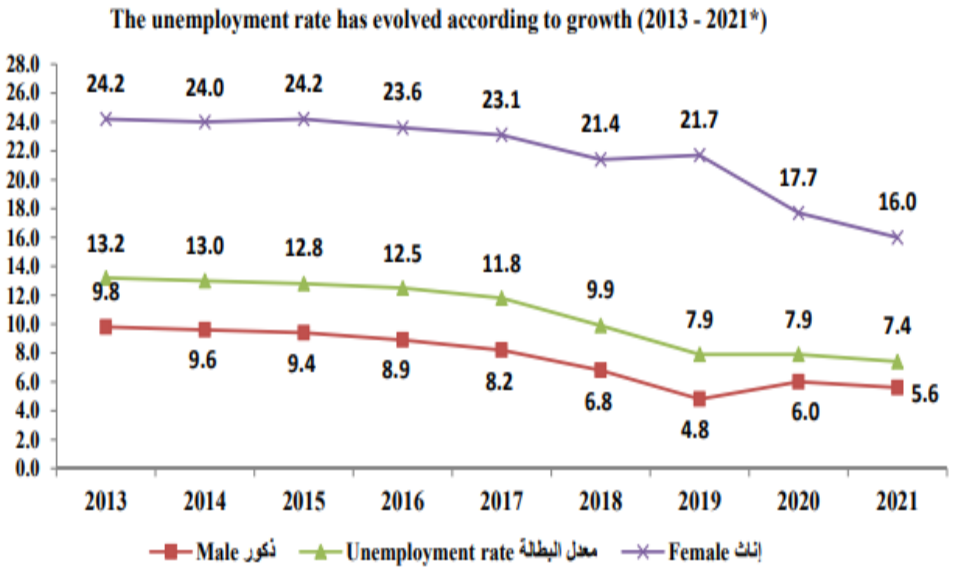

شكل رقم (١٥) يوضح تطور معدل البطالة طبقا للنوع (٢٠١٣-٢٠٢١)

د- التوزيع غير المتكافىء للسكان : تزيد مساحة مصر الكلية على مليون كم٢ ، ولكن أغلب السكان مازالوا يتركزون على مساحة تمثل من ٧: ٨% من إجمالى مساحة الأراضى المصرية وهى المنطقة المحيطة بوادى النيل والدلتا فلا زالت محافظة القاهرة تتصدر الكثافة السكانية بواقع ٩.٩% من جملة السكان حيث سجلت محافظة القاهرة فى ٥ سبتمبر ٢٠٢٢ أعلى محافظة فى عدد السكان الذى بلغ نحو ١٠ ملايين و ١٦٣ ألف و٥٣٧ نسمة، تليها

محافظة الجيزة والتي ارتفعت نسبة سكانها إلى ٩.١% من إجمالي سكان الجمهورية بنحو ٩ ملايين، ٤٠٩ ألف و١٨١ نسمة، وكذلك محافظة الشرقية التي ارتفعت نسبة سكانها إلى ٧.٥% بواقع ٧ ملايين، ٨٢٢ ألف و٢٤٧ نسمة.

ذلك فى حين تأتي محافظة جنوب سيناء بأقل عدد للسكان بنحو ١١٣ ألف و٦١٩ نسمة وهو ما يُشكل نسبة ٠.١% من إجمالي سكان الجمهورية، ومحافظة شمال سيناء ٤٥٠ ألف و٥٢٨ نسمة، والتى تشكل ٠.٥% من إجمالى عدد السكان، على الرغم من المساحة الشاسعة للمحافظتين حيث يشكلان نسبة ٦% من إجمالي مساحة مصر، وهو ما يعكس بدوره سوء التوزيع الجغرافى للسكان.

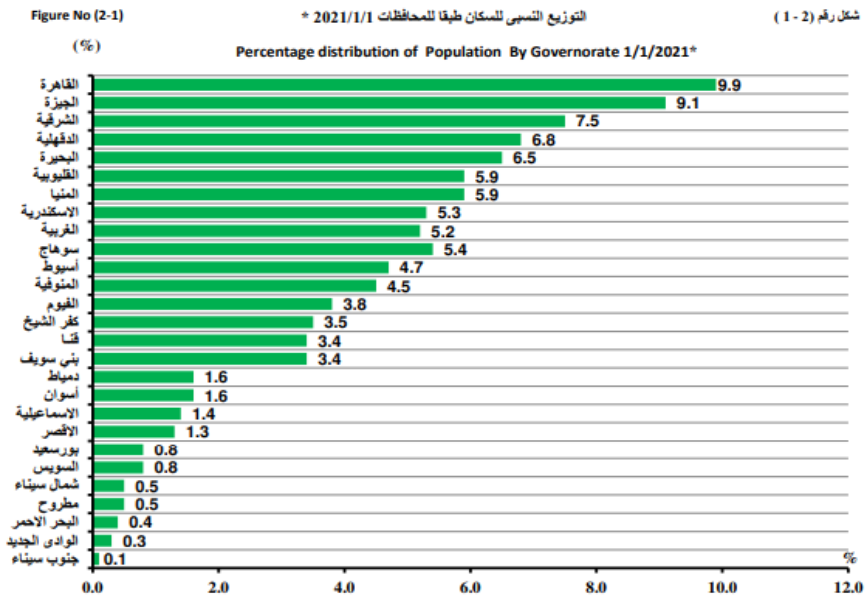

شكل رقم (١٦) التوزيع النسبي للسكان طبقا للمحافظات فى ٢٠٢١

وعلى الرغم من اهتمام الدولة المصرية بإقامة مجتمعات عمرانية جديدة تحدث خلخلة سكانية إلا أن هذه المجتمعات لم تحقق أهدافها السكانية المنشودة،

ومازالت الكثافة السكانية فى مصر مركزة فى مناطق محددة وبمعدلات مرتفعة فى تراكم رأسى يحتاج الى خططا أكبر لتحقيق توزيع أفقى للسكان يخفض من حجم الكثافة السكانية .

٢- **ارتفاع معدلات الفقر** : هناك علاقة طردية بين حجم السكان وزيادة معدلات الفقر ، فكلما زاد عدد السكان كلما انخفض نصيب الفرد من الدخل والخدمات والقدرة على الالتحاق بالعمل المناسب، وتشير الإحصاءات إلى أن مستويات الفقر ارتفعت من ١٦.٧٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٥.٢٪ عام ٢٠١٠/٢٠١١، ثم إلى ٢٧.٨٪ عام ٢٠١٥، ويصل إلى ٣٢.٥٪ عام ٢٠١٩، ثم انخفضت فى عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٢٩.٧%، كما يوضح الشكل التالي.

شكل رقم (١٧) يوضح نسبة الفقر بين أقاليم الجمهورية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠

نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية عام 2020/2019

Poverty Rate in Egypt's Regions 2019/2020

Unit : (%) الوحدة : %

Item	2020/2019	البيان
Urban governorates	14.7	المحافظات الحضرية
Lower Urban	4.4	حضر الوجه البحرى
Lower Rural	23.1	ريف الوجه البحرى
Upper Urban	12	حضر الوجه القبلى
Upper Rural	42.8	ريف الوجه القبلى
Total	**29.7**	**اجمالى الجمهورية**

ووفقا للشكل السابق، ترتفع معدلات الفقر بصورة أكبر في الريف عن الحضر، وفي الصعيد مقارنة بالدلتا، حيث بلغت نسبة الفقر فى ريف الوجه

القبلي ٤٢.٨% وفى ريف الوجه البحري ٢٣.١ %، بينما بلغت ١٢% فى حضر الوجه القبلي، مقابل ٤.٤ % فى حضر الوجه البحري.

كذلك فإن العلاقة قوية بين الفقر وحجم الأسرة، فكلما زاد حجم الأسرة زاد الفقر فنجد أن ٨٠.٦% من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها ١٠أفراد أو أكثر هم من الفقراء، ٤٨.١% للأفراد الذين يقيمون في أسر بها ٦-٧ أفراد فقراء، مقارنة ب ٧.٥% بالأسر التي بها أقل من ٤ أفراد.

وأشار الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن مؤشرات الفقر تتناقص كلما ارتفع مستوى التعليم، وبلغت نسبة الفقراء بين الأميين ٣٥.٦% مقابل ٩.٤% لمن حصل على شهادة جامعية في (٢٠١٩/٢٠٢٠).

وسجلت نسبة الفقراء بين حاملي الشهادات فوق المتوسط ١٥.٢%، وبلغت النسبة بين من حصلوا على شهادة ثانوية ١٧.٤%، وبين الحاصلين على شهادة تعليم أساسي ٣٣.١% في(٢٠١٩/٢٠٢٠).

٣- **تناقص الرقعة الزراعية** : أسهمت الزيادة السكانية على مدى عقود مضت فى تقليص حجم الرقعة الزراعية فى مصر بسبب الزحف العمرانى على هذه الأراضى والتعديات عليها وبالتالى ضياع آلاف من أجود الفدادين التى كانت تحقق متطلبات الأمن الغذائى ، وتقليصها أدى بدوره إلى زيادة حجم الواردات من السلع الإستراتيجية خاصة القمح الذى يكلف ميزانية الدولة مليارات الدولارات فى كل عام ، كما أن إعادة استصلاح هذه الأراضى مرة أخرى يتم بتكلفة باهظة تمثل ضغطا على الميزانية العامة للدولة .

وإذا ما وضعنا تلك الأمور فى الاعتبار مع التغيرات المناخية المتلاحقة وتأثيرها على المحاصيل الزراعية والهجرة الداخلية لسكان الريف إلى المدن لوجدنا الوضع كارثيا على الأراضى الزراعية وتوافر المحاصيل الاستراتيجية

بشكل خاص، لاسيما وأن نصيب الفرد من الأرض الزراعية تناقص ووصل إلى ٢ قيراط مقابل فدان لكل فرد في فترات زمنية سابقة.

ووفقا لدراسة بعنوان "التمدد العمراني على الأراضى الزراعية" تم نشرها بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي عام ٢٠٢٠، بلغ حجم التعديات على الأراضي الزراعية على مستوى الدولة نحو ٨٤٩٣٩ فدان وذلك خلال الفترة من ٢٠١١/١/٢٥ م وحتى ٢٠١٨/١١/١٨ م، وتنقسم عمليات التعدي إلى ثلاثة أقسام (التبوير ، التجريف ، البناء) وتمثل هذه نحو (٣٥.٥% ، ٧.٧٠% ، ٥٧.٨٠%) على الترتيب من المساحة الإجمالية المتعدى عليها.

وبحسب الدراسة، تعتبر الزيادة السكانية من أهم الأسباب التي تؤدى إلى زيادة التعديات حيث ارتفعت الكثافة السكانية على الأرض الزراعية من نحو ١٠.٤ فرد للفدان عام ٢٠٠٦ إلى نحو ١٥.٤ فرد للفدان عام ٢٠١٧ ، وانخفض نصيب الفرد من المساحة الزراعية من نحو ٠.١٤ فدان عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٠.٠٩ فدان عام ٢٠١٧ ومن المساحة المحصولية انخفض من نحو ٠.٢٦ فدان عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٠.٠٩ فدان عام ٢٠١٧ م .

وفى حين أن معدل النمو في المساحة المزروعة قُدر بنحو ٠.٨% وفقا لما ذكرته الدراسة، فإنه لايتناسب مع معدل النمو السكاني الذى بلغ ٢.٥٦% كما أشارت الورقة سابقا.

٤-**تناقص الموارد المائية** : يمثل نهر النيل المورد الرئيسى للمياه فى مصر فهو يشكل ٩٧% من حجم الموارد المائية كما أن حصة مصر من المياه ثابتة وتبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب..ومع الزيادة الهائلة فى أعداد السكان، تناقص نصيب الفرد من المياه من نحو ٢٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويا عام ١٩٥٩ إلى نحو ٦٣٠ متر مكعب للفرد سنويا عام ٢٠١٥.

وبحسب تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٢١ ، بلغ نصيب الفرد من المياه عام ٢٠١٨ نحو ٥٨٥ مترا مكعبا سنويا، وهو ما يمثل تقريبا نصف خط الفقر المائي العالمي الذى يُقدر بـ ١٠٠٠ متر مكعب من

المياه سنوياً للفرد. ويتوقع بحلول عام ٢٠٢٥ أن يقل نصيب الفرد ليصل إلى ٤٩٦ مترا مكعبا سنويا. كما أنه من المتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ أن يصل إلى ٤٤٤ مترا مكعبا سنويا للفرد، وفي عام ٢٠٣٧ يتوقع أن يصل إلى ٣٨٧ مترا مكعبا سنويا، وبحلول عام ٢٠٥٠ من المتوقع أن يصل إلى ٣٠٣ أمتار مكعبة، وفي حال الوصول إلى هذا سيقدر نصيب الفرد من المياه في مصر بما يعادل ثلث خط الفقر المائي العالمي.

٥- انتشار العشوائيات :

وفقا للتصريحات الرسمية، كان هناك نحو ١٤ مليون نسمة يعيشون بالمناطق العشوائية على مستوى الجمهورية قبل عام ٢٠١٤، وهذا الرقم وصل في بعض الدراسات إلى ٢٠ مليون نسمة ، منهم ١.٧ مليون نسمة يقطنون ٣٥٧ منطقة غير آمنة (بدرجاتها المختلفة)، و١٢ مليونا يقطنون مساحة ١٥٢ ألف فدان، وهى المناطق العشوائية غير المخططة .

وبحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ إجمالى مساحة المناطق العشوائية بالجمهورية عام ٢٠١٦ نحو ١٦٠.٨ ألف فدان تمثل ٣٨.٦% من الكتلة العمرانية لمدن الجمهورية (٣٧.٦% مناطق غير مخططة، ١% مناطق غير آمنة).

خامسا: جهود الدولة المصرية لمواجهة الزيادة السكانية

تدرك القيادة السياسية المصرية خطورة القضية السكانية والتى أصبحت تمثل تحدياً متزايداً أمام خطط التنمية فى مصر وتداعياتها الخطيرة ، الأمر الذى جعل من هذه القضية أولوية فى عملية الإصلاح والبناء التى تقوم بها الدولة المصرية منذ عام ٢٠١٤ لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، حيث اتخذت العديد من الإجراءات والمبادرات والبرامج من أجل مواجهة هذه المشكلة ، ويمكن إجمال هذه الإجراءات فيما يلى :

١- الدستور المصرى (المادة ٤١) :

ألزم الدستور المصرى الدولة بوضع برنامج قومى يحدث توازنا بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة ، فقد نصت المادة ٤١ من الدستور المصرى ٢٠١٤ على أنه : "تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلي تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك فى إطار تحقيق التنمية المستدامة".

٢- إطلاق الاستراتيجية القومية للسكان (٢١٥-٢٠٣٠) :وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الارتقاء بنوعية حياة المواطن من خلال: خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، وإعادة رسم الخريطة السكانية في مصر عبر إعادة توزيع السكان، وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية ، فضلا عن عدد من الأهداف الكمية جاء فى مقدمتها خفض معدلات الإنجاب ليصل متوسط عدد الأطفال إلى ٢.٤ طفل بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بحوالي ٣.٥ طفل حالياً. ويتطلب تحقيق هذا الخفض في معدلات الإنجاب الوصول بنسب السيدات اللائي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة إلى ٧٢% مقارنة بحوالي ٥٩% حالياً.

وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أربعة أهداف هى :

- الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري، من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية، لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني. ويتم ذلك من خلال القنوات والأجهزة الصحية والاجتماعية والإعلامية والدينية، للتعريف بخدمات تنظيم الأسرة، وتشجيع الأسر على استخدام وسائل تنظيم الأسرة .
- استعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال الارتقاء بالخصائص السكانية ، ويتطلب ذلك خفض معدلات الأمية وتحسين جودة التعليم والقضاء على عمالة الأطفال.

- –إعادة توزيع السكان من خلال إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة والقضاء على العشوائيات.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي، ويتضمن ذلك ربط خريطة التنمية بخريطة الفقر في مصر من أجل الوصول إلى توزيع للمشروعات يخدم محدودي الدخل، وإعطاء أولوية للمحافظات وللمناطق الفقيرة عند توزيع مشروعات البنية الأساسية التي يمكن أن ترفع معدلات التشغيل بما في ذلك تشغيل المرأة.

٣- **إطلاق الاستراتيجية القومية لتنمية الأسرة المصرية فى فبراير ٢٠٢٢**:والتى تهدف للارتقاء بجودة حياة المواطن والأسرة بشكل عام من خلال ضبط معدلات النمو المتسارعة، والارتقاء بخصائص السكان (مستوى التعليم، الصحة، معدل الفقر، فرص العمل).

وترتكز الاستراتيجية على عدة محاور أبرزها المحور التشريعي لوضع إطار تنظيمي حاكم للسياسات المتخذة لضبط النمو السكاني، ومحور التمكين الاقتصادي للمرأة، والذي يتمثل في تدريب مليوني سيدة، وإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر لحوالي مليون سيدة، وتنظيم زيارات منزلية من قبل وزارة الصحة لتلبية احتياجات النساء من وسائل تنظيم الأسرة، فضلًا عن توفير تدريب لرائدات ريفيات، والدفع بمزيد من الطبيبات لتوفير وسائل التنظيم، بالإضافة إلى تنظيم برامج توعوية للشباب المقبلين على الزواج، وإنشاء منظومة إلكترونية موحدة لميكنة وربط جميع الخدمات المقدمة للأسرة المصرية.

ومن المقرر تنفيذ هذه الاستراتيجية على عدة مراحل فى جميع أنحاء الجمهورية على مدار ٣ سنوات، على أن تشمل المرحلة الأولى عدد ١٥٠٠ قرية من قرى مبادرة "حياة كريمة" تتواجد في ٥٢ مركزبـ٢٠ محافظة.

وفيما يتعلق بالفئات المستهدفة من الاستراتيجية، فإنها تستهدف السيدات من ١٨ حتى ٤٠ سنة، طلبة الجامعات، تلاميذ المدارس، أطفال القرى والنجوع، تجمعات الريف، رجال الدين، الداعيات والراهبات.

٤- مشروع "٢ كفاية " :

قامت وزارة التضامن الاجتماعى بتدشين مشروع " ٢ كفاية " بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة خاصة فى المناطق الفقيرة والأكثر احتياجا.

تم إطلاق هذا المشروع بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وتتضمن أنشطة المشروع حملات طرق الأبواب للسيدات فى المحافظات الأعلى فى معدلات الخصوبة وهي البحيرة، الجيزة، الفيوم، بنى سويف، المنيا، قنا، سوهاج، أسيوط، الأقصر، أسوان، بالإضافة إلى حي الأسمرات ، والتوسع فى إقامة عيادات تنظيم الأسرة وعيادات الجمعيات الأهلية المشاركة فى المشروع ، فضلا عن تقديم النصائح والمشورة ورفع وعى السيدات لتغيير القيم الإنجابية الخاطئة .

وعقد المشروع شراكة مع ١٠٨ جمعية أهلية بعدد ٢٢٥٧ قرية/ حي بالمحافظات المستهدفة، ويقوم بالتثقيف المجتمعي ١,٢٤٦ متطوعة تم تدريبهن للعمل كمثقفات مجتمعيات ، وكذلك تجهيز ٦٥ عيادة "٢ كفاية" بالإضافة إلى تدريب الأطباء والتمريض العاملين، وإمداد تلك العيادات بوسائل تنظيم الأسرة التي قامت وزارة الصحة والسكان بتوفيرها بالمجان.

وبالفعل وصل عدد المترددات علي عيادات تنظيم الأسرة بالجمعيات الأهلية الشريكة إلى ٢٥١ ألف سيدة، كما وصل إجمالي السيدات المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة إلى حوالي ١٩٥ ألف سيدة من إجمالي المترددات، أي ٧٨% من عدد المترددات .

وفيما يتعلق بنتائج حملات طرق الأبواب التي تعمل علي زيادة الطلب على وسائل تنظيم الأسرة عن طريق تصحيح المفاهيم الصحية والمجتمعية والدينية الخاطئة حول تنظيم الأسرة وتعزيز مفهوم الأسرة الصغيرة، فقد تم تنفيذ العديد

من ورش العمل وإعداد وطباعة وتوزيع عدد ٢.٥٠٠ نسخة من "دليل المثقفة المجتمعية" والذى يتضمن أهم الرسائل لتصحيح المفاهيم ، وقد بلغت عدد زيارات طرق الأبواب ٩.٣٠٠ مليون زيارة، كما بلغ عدد زيارات السيدات المستهدفات إلي عيادات تنظيم الأسرة بوزارة الصحة وعيادات الجمعيات الأهلية الشريكة ١.٧٥١ زيارة تردد.

ونجح البرنامج في تعبئة ١.٢٥٠ متطوعة للتعاون في التسويق المجتمعي لكافة القضايا الاجتماعية التي تقوم الوزارة بتسويقها ، وأثناء إيقاف حملات طرق الأبواب فى الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ نظراً لجائحة كورونا، قد تم عمل ٧٠٣ ألف مكالمة تليفونية للتوعية بتنظيم الأسرة وبطرق الوقاية من فيروس كورونا .

٥- **التوسع فى برامج الحماية الاجتماعية** والتى كان آخرها إضافة مليون أسرة لبرنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" الذى تم إطلاقه فى ٢٠١٥، فضلا عن صرف مساعدات استثنائية لـ ٩ ملايين أسرة خلال ٦ شهور..حيث وجهت الدولة ما يزيد على ٢ تريليون جنيه لبرامج الحماية الاجتماعية، خلال الثمانى سنوات السابقة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٢/٢١)، وذلك بمعدل زيادة ٩٥%، مقارنةً بالسنوات الثمانى التى سبقتها (٢٠٠٧/٠٦-٢٠١٤/١٣).

وكان من أبرز ثمار برامج الحماية الاجتماعية انخفاض معدلات الفقر فى مصر منذ سنوات طويلة ، فقد أوضح الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن معدلات الفقر تراجعت فى مصر إلى ٢٩.٧% في العام ٢٠١٩-٢٠٢٠ مقابل ٣٢.٥% في العام ٢٠١٧-٢٠١٨ ، ولأول مرة منذ ٢٠ عامًا ، كذلك تراجعت نسبة الفقرالمدقع على مستوي الجمهورية إلي ٤.٥% عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ مقابل ٦.٢% عام٢٠١٧ / ٢٠١٨.

٦- **إتاحة مزيد من خدمات المرافق العامة للمواطنين:** على الرغم من الزيادة الهائلة للسكان، وصلت نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء ٩٩.٧% فى ٢٠١٧، مقابل ٩٩.٠٧ فى ٢٠٠٦. ووصلت نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للمياه ٩٦.٩٧% فى ٢٠١٧ مقابل ٩٦.٦٠%. ووصلت نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي ٥٥.٨٩% مقابل ٤٦.٦٠% فى ٢٠٠٦.

٧- **زيادة الرقعة الزراعية:** سعت الدولة إلى زيادة المساحة المنزرعة من خلال تنفيذ مشروعات تهدف إلى التوسع في استصلاح الأراضي، والتى كان أبرزها: مشروع المليون ونصف المليون فدان، ومشروع الدلتا الجديدة.

وتستهدف الدولة من خلال تلك المشروعات تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي القومي بما يتناسب مع معدلات الزيادة السكانية، فبحسب تصريحات وزير الزراعة بلغ إجمالى مساحة الأراضى الزراعية الآن حوالى ٩.٤ مليون فدان، منها ٦.١ مليون فدان من الأراضى القديمة، والباقى أراض جديدة ومستصلحة.

٨- **إعداد استراتيجية للموارد المائية** حتى عام ٢٠٥٠ ، ووضع خطة قومية للموارد المائية حتى عام ٢٠٣٧ بتكلفة تصل إلى ٥٠ مليار دولار والتى من المتوقع زيادتها إلى١٠٠ مليار دولار ، وترتكز على أربعة محاور رئيسية تتضمن: ترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة ورفع كفاءة منظومة الري من خلال مشروعات تبطين الترع والتحول لنظم الري الحديثة، وتحسين نوعية المياه من خلال إنشاء محطات المعالجة الثنائية والثلاثية، وتوفير مصادر مائية إضافية مثل تحلية مياه البحر، وتهيئة المناخ للإدارة المثلى للمياه من خلال التطوير التشريعى والمؤسسى وزيادة وعى المواطنين بأهمية ترشيد المياه والحفاظ عليها من كافة أشكال الهدر والتلوث.

٩- **القضاء على المناطق العشوائية:** أولت القيادة السياسية اهتماما كبيرا بالقضاء على المناطق العشوائية غير الآمنة، وتطوير المناطق غير المخططة

بمختلف المحافظات، من خلال التوسع فى مشروعات الإسكان الاجتماعي، والتصدي بكل حسم لمخالفات البناء والتعدي على الأراضي، والتنوع الجغرافي فى إقامة المشروعات القومية حيث قامت بتنفيذ المشروعات فى مختلف أنحاء الجمهورية، وعدم اقتصرها على المدن الكبرى.

هذا إلى جانب مشروع التطوير العمراني عواصم المحافظات الذي يُموله صندوق التنمية الحضارية ويستهدف معالجة مشكلة الطلب المتزايد على السكن.

١٠- **إطلاق مبادرة "حياة كريمة"** التى أطلقت عام ٢٠١٩ لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا وذلك على مستوى الدولة. وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنموية التى من شأنها ضمان "حياة كريمة" لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشتهم.

١١- **إطلاق مبادرة "سكن لكل المصريين"** لتوفير وحدات سكنية للمواطنين من متوسطي الدخل، حيث تستهدف المبادرة إنشاء ٣ ملايين وحدة سكنية للاستيعاب الطلب المتنامي على السكن فى ظل الزيادة السكانية المطردة.

سادسا: مقترحات لمواجهة الزيادة السكانية

لا شك أن الزيادة السكانية تعد المشكلة الأخطر والأهم والأكثر تأثيرا على خطط التنمية الشاملة، وجهود الدولة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة لن تؤتى ثمارها إذا لم تتزامن مع خطط واستراتيجيات جادة لخفض معدل الزيادة السكانية. وتقدم الدراسة مجموعة من المقترحات للحد من النمو السكاني كما يلي:

١- إنشاء وزارة للسكان تكون معنية بضبط أداء النمو السكانى وتحسين الخصائص السكانية للمصريين، مع استخدام آليات تنفيذية تتسم بالمرونة

ودراسة التجارب الدولية المماثلة والاستفادة منها مثل التجربة الصينية والفيتنامية.

٢- وضع استراتيجية عاجلة وموحدة قابلة للتطبيق لضبط معدلات النمو السكانى مع تفعيل آليات التقييم والمتابعة لهذه الاستراتيجية وإشراك كافة مؤسسات الدولة المعنية فى تنفيذها ، والاهتمام بوضع " خفض معدل الزيادة السكانية " كهدف قومى تتعاون كافة أجهزة الدولة فى تحقيقه.

٣-وضع "الفرصة الديموجرافية" الحالية للهيكل السكانى فى مصر فى أولويات الاستراتيجية الموحدة لضبط النمو السكانى واستغلالها بالشكل الأمثل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن "الفرصة الديموجرافية" تعني حدوث انخفاض فى معدلات الإنجاب المرتفعة بشكل سريع وزيادة فى نسبة السكان فى الشريحة العمرية من ١٥ : ٦٤ وهو ما يؤدى بدوره إلى خفض معدل الإعالة الديموجرافية مع زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى وتحقيق مستوى معيشى أفضل. وتُشير نتائج التعدادات المتعاقبة والمسوح السكانية إلى أن مصر على أعتاب الفرصة الديموجرافية التى يمكن للدولة استغلالها بشكل جيد خاصة مع توافر الارادة السياسية وتعاون مصر مع الجهات الدولية.

وبالفعل تمكنت بعض الدول من استغلال هذه الفرصة فى إحداث معدلات نمو مرتفعة والاستفادة القصوى من خطط التنمية المستدامة مثل الصين على سبيل المثال .

٤- إحداث عملية خلخلة سكانية واقعية وحقيقية لإنهاء تكدس السكان حول وادى النيل ودلتاه والانتقال إلى المدن والعواصم الجديدة التى أقامتها الدولة فى الأعوام الأخيرة والتى وصلت إلى ٣٠ مدينة جديدة بمساحة ٥٨٠ ألف فدان ، وبإجمالى استثمارات ٦٩٠ مليار جنيه.

٥- وضـع سياسـة واضـحة لتحسين الخصـائص السكانية لتحقيـق الاسـتفادة القصوى من الثروة البشرية فى عملية التنمية المستدامة.

٦- تنظيم حملة إعلامية موسعة من خلال وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعى ورسم سياية للإعلام السكانى تستهدف رفع الوعى المجتمعى حول مخاطر الزيادة السكانية وكيفية السيطرة على خفض معدلات الإنجاب.

٧- توفير التمويل الكافى والمستدام لضمان التغطية الكاملة لوسائل منع الحمل وإتاحتها بالمجان، وإرشاد السيدات بسبل استخدامها.

٨- رفع كفاءة خدمات تنظيم الأسرة المتاحة في العيادات الحكومية والخاصة، وزيادة عدد الأطباء – خاصة النساء – وأطقم التمريض وتدريبهم على التعامل مع السيدات ورفع الوعى لديهن بأهمية وطرق استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

٩- تشجيع منظمات المجتمع المدني للقيام بدور أكثر فعالية فى توفير الخدمات والمشورة فى المناطق النائية، ورفع وعى المواطنين بمخاطر الزيادة السكانية.

١٠- تبنى خطة توعوية وثقافية شاملة لتصحيح المفاهيم والمعتقدات الاجتماعية والدينية الخاطئة حول مفهوم تنظيم الأسرة مع التأكيد على أنه لا يتعارض مع القيم الدينية والثقافية.

١١- زيادة أعداد القوافل الطبية الخاصة بتنظيم وبشكل كبير فى قرى ومدن الريف والصعيد والمحافظات والمدن الحدودية

١٢- الاهتمام بدعم المرأة وتوفير التعليم والصحة لها، وتمكينها اقتصاديا وتوفير فرص العمل لها على قدم المساواة مع الرجل ، حيث إن المراة

العاملة – بحسب الدراسات والبيانات – تنجب عددا أقل من الأطفال وتهتم بشكل أكبر بتعليم أبنائها مقارنة بالمرأة غير العاملة وغير المتعلمة.

١٣- إجراء مسح دورى دقيق لأعداد الزيادة السكانية وأماكن تمركزها ورصد الخصائص السكانية بغرض إتاحتها للجهات المعنية ودراستها بشكل مُفصل.

١٤- ضرورة الاهتمام بالمناطق الريفية بوجه عام وريف الوجه القبلي بصورة خاصة، وتوفير خدمات الصحة، والصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة.

١٥- استحداث مواد تشريعية وقانونية تمكن من وضع إطار حاكم لسياسات ضبط النمو السكانى خاصة فيما يتعلق بتحديد سن الزواج.

المراجع:

١- تحليل الوضع السكانى مصر ٢٠١٦ ، المجلس القومى للسكان.

٢- د. إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى (٢٠٢٠)، أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٧٧ –٢٠١٨)، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٦ أكتوبر، مصر.

٣- القضية السكانية في مصر، مشروع الحوكمة الشاملة، ورقة سياسة،رقم ٢ ،آب ، الجامعة اللبنانية الأمريكية.

٤- د. أيمن زهرى، الديموغرافيا الخطرة : سكان مصر في القرن الحادي والعشرين، الجمعية المصرية لدراسة الهجرة.

٥ – أحمد عبد العزيز أحمد (٢٠١٩)، تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية ٢٠١٧، معهد التخطيط القومى، مصر.

٦- تقرير التنمية البشرية فى مصر ٢٠٢١ ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٧ – حنان أبوسكين (٢٠١٨)، ال**خصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان فى مصر**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٨- الموقع الرسمى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

٩- الموقع الرسمى لرئاسة الوزراء (دعم واتخاذ القرار).

١٠- الموقع الرسمى لوزارة التضامن الاجتماعى .

١١- الموقع الرسمى لوزارة المالية.

١٢- الموقع الرسمى لوزارة التخطيط.